

## تحرك عاجل

### محاكمة زوجين مسجونين جورًا أمام محكمة طوارئ

تجري محاكمة عائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والبالغة من العمر 41 عامًا، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهم زائفة على خلفية انتماءات أسرتهم وممارسة حقوقهما الإنسانية سلميًا. وقد عرضت السلطات المصرية عائشة الشاطر للتعذيب، باحتجازها قيد الحبس الانفرادي المطول، ومنع أي زيارات أسرية عنها لما يربو على ثلاثة أعوام ونصف، وحرمانها عمدًا من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، على الرغم من الوضع الصحي الحرج الذي تعاني منه ويضع حياتها أمام خطر محتمل.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتير: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد ...

لا تزال عائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والبالغة من العمر 41 عامًا، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، مُحْتَجَزِينَ تعسفًا منذ ما يزيد عن ثلاثة أعوام ونصف، لمجرد ممارسة حقوقهما الإنسانية سلميًا، وانتماءات أسرتهم؛ فبعد أن أمضيا أكثر من 32 شهرًا رهن الحبس الاحتياطي، وجَّه إليهما وكلاء النيابة، في 23 أغسطس/آب 2021، تهمة بالانضمام إلى

"جماعة إرهابية"، في إشارة إلى الإخوان المسلمين، وتمويلها ودعمها، وأحالوها إلى محكمة أمن الدولة طوارئ، استنادًا إلى تلك التهم. وبدأت المحاكمة في 11 سبتمبر/أيلول 2021، وأرجئت إلى 13 يونيو/حزيران 2022.

واحتجز مسؤولو سجن النساء بالقناطر عائشة الشاطر رهن الحبس الانفرادي داخل زنزانة صغيرة تقتقر إلى التهوية وبلا مرحاض، منذ يناير/كانون الثاني 2019 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2020. وأرغمها حُرَّاس السجن على ارتداء ملابس خفيفة داخل زنزانتها غير المزودة بأي وسائل للتدفئة خلال أشهر الشتاء الباردة وفتشوا الزنزانة على نحو منتظم، مُصادرِين منها منتجات النظافة الشخصية ومتعلقات شخصية أخرى. ومنذ احتجازها، حرمتها السلطات من أي زيارات أسرية، ومنعت عنها أي نوع من التواصل مع أسرتها ومحاميها، سواء كتابةً أو هاتفياً. وتبلغ هذه المعاملة درجة التعذيب، الذي يُعد جريمة بموجب القانون الدولي. وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتنسجي، الذي يُعتبر مرضًا نادرًا وخطيرًا يُؤثر على الدم، ويزيد من خطر إصابتها بالتهابات ونزيف لا يمكن السيطرة عليه. وعلى الرغم من ذلك، تمنعها السلطات من تلقي الرعاية الصحية المتخصصة والكافية في مستشفى خارجي. وقد تدهورت حالتها الصحية خلال احتجازها، وأدخلت إلى مستشفى القصر العيني مرتين في أكتوبر/تشرين الأول 2019، بينما كانت مُكبَّلة اليدين وتنزف نزيفًا حادًا، ونُقل إليها صفائح دموية. وتحتجز، منذ ديسمبر/كانون الأول 2020، بعيادة سجن القناطر، إلا أن حالتها تتطلب تلقي العلاج المتواصل بمتابعة طبيب اختصاصي في منشآت مُجهَّزة بما يكفي من المعدات، ما لا يتوفر داخل السجن. وفي أثناء جلسة المحاكمة المنعقدة في 15 مايو/أيار 2022، أمرت محكمة أمن الدولة طوارئ بأن تفحص لجنة من ثلاثة أطباء عائشة الشاطر، لتقديم المشورة حول ما إن كانت تحتاج إلى العلاج خارج السجن. ونظرًا إلى منعها من التواصل مع العالم الخارجي، لا تعلم أسرتها ولا محاموها ما إن كانت قد خضعت للفحص.

ونحث فخامتكم على أن تضمنوا الإفراج عن عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة على الفور ودون شرط أو قيد، وإسقاط جميع التهم المُوجَّهة إليهما، إذ أنهما لا يُحتجزان أو يُحاكمان إلا بسبب علاقتهما بأحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين وممارسة حقوقهما الإنسانية. وريثما يُفرج عنهما، ندعو فخامتكم إلى أن تضمنوا إتاحة جميع السُّبل أمامهما للتواصل مع أسرتهما ومحاميهما بانتظام، وتوفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية لهما، بما في ذلك الرعاية خارج السجن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

**معلومات إضافية**

اعتُقلت عائشة الشاطر وزوجها محمد أبو هريرة، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بمنزلهما في مدينة نصر بالقاهرة. وأفادت مصادر لمنظمة العفو الدولية بأن عائشة الشاطر قد تعرّضت للإخفاء القسري لمدة 20 يوماً، رفضت خلالها قوات الأمن إطلاع أسرتهما على أي معلومة عن مصيرها أو مكان وجودها. وعلمت منظمة العفو الدولية من مصادر مُطلّعة بأنها أُحتُجزت، خلال تلك المدة، بالمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوطني في حي العباسية بالقاهرة، وتعرّضت للضرب والصدمات الكهربائية. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، مثّلت أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمر وكلاء النيابة بحبسها الاحتياطي على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات بـ "العضوية في جماعة إرهابية" و"تلقي تمويل بغرض إرهابي" و"الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية". وقبل اعتقالها، أدلت برأيها عبر حسابها على فيسبوك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة داخل أماكن الاحتجاز. وكان زوجها المحامي محمد أبو هريرة يمثل قانونياً المُحتَجَزين الذين يُشتبه بعضويتهم في جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يُعتقل. وشنّت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أي يوم اعتقال عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة، مجموعة من المداهمات، مُعتقلة ما لا يقل عن 31 مدافعاً عن حقوق الإنسان ومحامياً؛ 10 نساء و21 رجلاً. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، التي تُوثّق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدّم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته التنسيقية المصرية للحقوق والحريات في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لتُعلن فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، أوضحت أن الوضع بمصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، عزت غنيم، ومحامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، إلى جانب 27 متهمًا آخرين، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ. ووجّهت إليهم النيابة تهماً متعددة، تضمنت العضوية في جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وتمويل جماعة إرهابية، وحياسة منشورات للترويج لأهداف الجماعة.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ السارية منذ 2017، وأجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتُنص المادة 19 من القانون المُنظَّم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وفي خلال فترة الثلاثة أشهر السابقة لقرار عدم تجديد حالة الطوارئ، أحالت السلطات المصرية ما لا يقل عن 26 مدافعًا عن حقوق الإنسان وناشطًا وسياسيًا مُعارضًا إلى المحاكمة أمام محاكم الطوارئ. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبات الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وطالت الانتهاكات المُوثَّقة للمحاكمة العادلة جوانب أخرى تضمنت حقوق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، وحق التواصل مع محامين من اختيارهم، والحق في محاكمتهم في جلسات علنية. وعادةً ما يرفض أيضًا قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات الدعاوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2000 في بعض الحالات، ويملون عليهم بدلاً من ذلك الاطلاع عليها في قاعة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدّم وكلاء النيابة أو القضاة نسخًا من لوائح الاتهام للمتهمين أو محاميهم، ما قوّض حقهم في إبلاغهم بطبيعة التهم المُوجَّهة إليهم على وجه التحديد وأسبابها. ومنعت السلطات عائشة الشاطر من مقابلة محاميها إلا داخل قاعة المحكمة، ما انتهك حقها في الحصول على دفاع كافٍ.

وفي الأشهر الأخيرة، أدانت محاكم أمن الدولة طوارئ العشرات من المُعارضين والمنتقدين السياسيين بتهم زائفة بعد مثولهم في محاكمات فادحة الجور؛ وكان من بينهم السياسيان زياد العليمي وهشام فؤاد، اللذان حُكِم عليهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بالسجن لمدة خمسة وثلاثة أعوام على التوالي، بعد محاكمتهما محاكمةً جائزة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ، لمجرد انتقاد سِجِلِّ مصر فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسياساتها الاقتصادية. واعتقلتهما قوات الأمن في يونيو/حزيران 2019، بعد فترة وجيزة من اجتماعهما لمناقشة خوض انتخابات عام 2020، واحتجزتهما دون محاكمة لما يربو على عامين. وفي 29 مايو/أيار 2022، حكمت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ على 25 معارضًا سياسيًا، تضمنوا السياسي محمد القصاص والمرشَّح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، بالسجن لمدة 10 أعوام و15 عامًا على التوالي، بعد إدانتها بتهم مُلَفَّقة تتعلق بالإرهاب ونشر أخبار كاذبة.

ووالد عائشة الشاطر، خيرت الشاطر، مسجون منذ يوليو/تموز 2013، حينما أطاح الجيش بالرئيس السابق محمد مرسي. ومنذ ذلك الحين، حظرت السلطات جماعة الإخوان المسلمين، واعتقلت قياداتها، وعشرات الآلاف من المُشتبه إما بعضويتهم أو تأييدهم للجماعة، ولاحقتهم قضائياً.

### لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 أغسطس/آب 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عائشة الشاطر (صيغ المؤنث)، محمد أبو هريرة (صيغ المذكر)